جامعة غليزان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إدارة الموازنات العامة في الدول النفطية

–دراسة حالة الجزائر 2010– 2022–

Managing Public Budgets in Oil Countries

–Case study of Algeria 2010–2022 –

من إعداد الطالبين:

بن عجمية فوزي

غبريني عدة

تحـت إشـراف:

د/الشارف بن عطية سفيان

أعضاء لجنة المناقشة:

د/جعفر هني محمد	**الرتبة العلمية محاضر أ**	**جامعة غليزان**	**الرئيس**
د/الشارف بن عطية سفيان	**الرتبة العلمية محاضر أ**	**جامعة غليزان**	**المقرر**
د/بوعقل مصطفى	**الرتبة العلمية محاضر أ**	**جامعة غليزان**	**الممتحن**

السنة الجامعية: 2024/2023

شكر وتقدير

قال الله تعالى في كتابه الكريم: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه".

وفي بداية كلمتي لا بدّ لي من أتوجه اولاً بالشكر لله عزّ وجلّ الذي وفقني للوصول الى هذه المرحلة العلمية العالية، ومهد لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش رسالتي في الماجستير.

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل، ولا يسعني إلا أن أسجد لله وحمدا على توفيقه ويذكر لأهل الفضل علينا بعد الله سبحانه كل جميل وحسن صنيع.

واخص بالذكر والشكر والامتنان والتقدير والاعتراف بالجميل للأستاذ الفاضل المشرف " الشارف بن عطية سفيان " جزاه الله خيرا وذلك على صبره معنا وتقديم النصح والإرشاد والآراء النيرة وعلى كل ما بذله من جهد والذي كان لتوجيهاته وملاحظاته القيمة علينا والتي بفضله تم هذا العمل.

كما أتوجه إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. وكل الأسرة الجامعية بعظيم الشكر ووافر الامتنان إلى كل من ساهم بالتشجيع أو المساعدة قبل وأثناء إعداد البحث من قريب أو بعيد جزاكم الله خيرا عنا.

الإهداء

الحمد الله على إحسانه والشكر له على توفيقه وإمتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر

إلى الذي غرس أمسى المبادئ والقيم وكان قدوتيي ومثلي الأعلى فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي وأخذ بيدي وسهر الليالي جادا عامل من اجل راحتي حتى أحقق هذا الهدف المنشود **أبي** أطال الله في عمره.

إلى التي منحتين سنوات عمرها وكل حبها إلى من ظلت تدعميني وتدعو لي حتى نجحت إلى التي يعجز اللسان عن وصفها سوى النطق باسمها **أمي** حفظها الله ورعاها لنا.

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكيُ أدخل أعلى قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي

وأخواتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة.

وإلى كل من يؤمن نأن بذور نجاحا لتغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في

أشياء أخرى...

الفهرس

I-المقدمة عامة.....1

I-1.تمهيد.....2

I-2.الإشكالية.....3

I-3. الأسئلة الفرعية.....3

I-4.الفرضيات.....3

I-5.أهمية الدراسة.....3

I-6.أهداف الدراسة.....4

I-7.المنهج المتبع.....4

I-8. حدود الدراسة.....4

I-9. أسباب اختيار الموضوع.....4

II- الإطار النظري والدراسات السابقة.....6

II-1. الموازنة العامة 7

II-1.1- تمهيد.....7

II-2.1-مفهوم الموازنة العامة للدولة.....7

II-3.1- تعريف الموازنة العامة للدولة.....8

II-4.1-خصائص الموازنة العامة للدولة.....9

II-5.1- اهداف الموازنة العامة.....11

II-2. السياسات المالية في الدول النفطية.....14

II-1.2-تعريف السياسة المالية.....14

II-2.2-أنواع السياسة المالية.....15
II-3.2- أهداف السياسة المالية.....16
II-4.2- سياسة عجز الموازنة (الموازنة العامة).....16
II-3. الدراسات السابقة.....19
II-1.3- الدراسات العربية.....19
II-2.3- الدراسات الأجنبية.....21
II-2.4- خلاصة الفصل.....22
III-الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات.....23
III-1.تمهيد.....24
III-2. تشخيص الاقتصاد الريعي في الجزائر.....24
III-1.2-مؤشر قيمة الصادرات النفطية.....24
III-2.2- مؤشر مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة.....25
III-3.2 - مؤشر مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج الداخلي الخام.....26
III-3.تحليل تطورات الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول.....27
III-1.3- تحليل النفقات العامة في الجزائر.....27
III-2.3- الإيرادات العامة في الجزائر.....31
III-4. الدراسة التطبيقية.....36
III-1.4- الطريقة والأدوات.....36
III-2.4- النتائج ومناقشتها.....36
III-3.4- ملاحق.....40
III-4.4- الخلاصة.....47

IV- خاتمة عامة.....48

المراجع.....50

الملخص.....52

فهرس الجداول

الجدول رقم (01): تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2010-2022).....25

الجدول رقم (02): مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2022).....26

الجدول رقم (03): مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2022).....26

جدول رقم (04): تطور النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر الفترة (2010-2022).....28

جدول رقم (05): تطور الإيرادات العامة ومكوناتها في الجزائر الفترة (2010-2022).....32

جدول رقم (06): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر الفترة (2010-2022).....34

جدول رقم (07): نتائج اختبار استقراريه متغيرات الدراسة.....37

جدول رقم (08): اختبار السببية لانجلجزانجر.....39

جدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط باستخدام المربعات الصغرى.....40

جدول رقم (11): اختبار ارتباط البواقي.....42

جدول رقم (12): اختبار تجانس البواقي ARCH.....44

فهرس الأشكال

الشكل رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر الفترة (2010-2022).....29

الشكل رقم (02): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز الفترة (2010-2022).....30

الشكل رقم (03): تطور النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر الفترة (2010-2022).....31

الشكل رقم (04): منحنى بياني بمثل تطور الإيرادات العامة في الجزائر الفترة (2010- 2022).....33

شكل رقم (05): تطور الإيرادات العامة ومكوناتها في الجزائر الفترة (2010-2022).....33

الشكل رقم (06): نسبة رصيد الموازنة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام (PIB).....35

الشكل رقم (07): العلاقة ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة.....37

الشكل (08): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.....44

مقدمة عامة

I–مقدمة عامة

I–1.تمهيد:

تهتم معظم الدول بمعالجة الاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد لعل من بين المؤشرات الهامة في الاقتصاد الكلي وضعية الموازنة العامة للدولة باعتبارها تعكس الصورة المالية للدولة , وقد اخذ ها الجانب حيزا هاما من دراسات الاقتصاديين من خلال تحليل أثار المتغيرات الاقتصادية الكلية على الاقتصاد ,ويعاني الاقتصاد الجزائري كغيره من اغلب اقتصاديات الدول النامية من إشكالية ارتباط الاقتصاد بالنفط , وانعكس هذا الارتباط على جميع المتغيرات و المؤشرات الكلية في الجزائر هذا لاعتبار النفط من أهم المواد الطاقوية في العالم رغم التطور التكنولوجي.

قد فرض النفط نفسه كسلعة إستراتيجية بقوة منذ منتصف القرن الماضي نظرا لاستحواذه على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام للدول المستوردة والمصدرة على حدٍّ سواء، فقد تأكد أن هذه السلعة لها دور كبير في تحسين معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للدول التي تعتمد بصفة كبير ة على النفط في اقتصادها، ومع التقلبات التي تشهدها أسواق الطاقة أصبح التفكير جديا في كيفية ضمان حد معين من المداخيل يمكن الدول المصدرة للنفط من المحافظة على استقرار موازناتها العامة حتى تلبي إحتياجاتها المتزايدة وبغض النظر حول طبيعة هذه السوق إن كانت اقتصادية بحتة أم إنها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية وسياسية، فإنه يمكن القول أن التطور التاريخي لهذه السوق كان له الأثر الكبير على تطور قطاع النفط للكثير من الدول وخاصة الجزائر، وبذلك ارتبط اقتصادها بالعائد النفطي حتى أصبح يعرف بالاقتصاد الريعي وأصبح النفط بذلك المحرك الأساسي لهذا الاقتصاد.

لقد أصبح النفط سلعة دولية لها أهميتها السياسية والاقتصادية في السوق الدولية وليس مجرد سلعة تخضع لقوانين السوق، وأصبح الاهتمام بالنفط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بشكل كبير وكان دخول الولايات المتحدة الأمريكية في السوق النفطية نقطة التحول بالنسبة للسوق البترولية، فبعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت من أكبر المستهلكين والذي أدى هبا إلى البحث عن مواقع النفطية في العالم وبالتالي الاهتمام بالدول النفطية العربية، غير أنه بعد حرب 1973 تعد ن أكبر المنتجين وما تبعه من قرارات بالإضافة إلى هبوط سعر الدولار أدى إلى التغيير من معادلة التسعير والذي يعتبر من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية.

إما على المستوى المحلي فقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على النفط اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وذلك باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من هزات متتالية نتيجة تأثرها.

بعوامل متعددة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو غيرها من العوامل أدى بدوره إلى تأثير على الاقتصاد الوطني وهذا لاعتماده على النفط في صادراته بصفة أساسية.

I-2. الإشكالية :

ماهية آليات إدارة الموازنة العامة في الدول النفطية؟ وما واقع الموازنة العامة في الجزائر؟

I-3.الأسئلة الفرعية :

على ضوء ما سبق وللإلمام أكثر بدراستنا نطرح الأسئلة التالية :

ما المقصود بالموازنة العامة؟

كيف يتم تمويل العجز في الموازنة العامة؟

كيف يمكن للحكومة تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الموازنة العامة؟

I-4.الفرضيات :

إدارة الموازنة العامة تعمد على التدفق المتواصل للإيرادات

اختلال الموازنة العامة مرتبط بالاعتماد على الموارد النفطية

زيادة الإيرادات الحكومية قد تؤدي إلى فائض مالي في الموازنة العام

I-5.أهمية الدراسة :

المساعدة في فهم كيفية إدارة الحكومة للموارد النفطية

المساعدة في تقيم فعالية السياسات الحكومية المتعلقة بالإنفاق والإيرادات

المساعدة في وضع خطط مستقبلية للتنمية الاقتصادية

تقدير مدى تقلبات أسعار النفط لي الموازنة العامة

I-6.أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى تسليط الضوء والكشف عن:

تقدير النفقات المستدامة والتحكم في الإنفاق العام

ضبط الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات لضمان عدم تراكم الديون

توجيه الإنفاق والإيرادات بشكل يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

I-7.المنهج المتبع :

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهذا لملائمة طبيعة وأهداف الدراسة، كذلك المنهج القياسي، حيث يعبر بالشكل الكمي والكيفي على ضوء دراستنا، وكشف الغطاء على الإشكالية الرئيسية وهذا لشموله وإلهامه بالموضوع وبالاعتماد على المراجع السابقة

I-8. حدود الدراسة:

من اجل المعالجة الموضوعية و التحليل الدقيق قمنا برسم حدود تنظيمية لدراستنا تتمثل فيما لي :

1-الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على دراسة التحديات التي تواجهها الجزائر لرسم السياسية المالية والانعكاسات التي تقترضها التقلبات النفطية على الإيرادات والنفقات العامة من خلال التطورات التي حدثت خلال فترة الدراسة وأهم الآليات الكفيلة بمواجهة هاته التحديات.

2-الحدود المكانية: يقتصر البحث على دراسة التطورات التي حدثت في الجزائر.

3-الحدود الزمانية: شملت فترة الدراسة الفترة الممتدة بين سنة 2010 إلى سنة 2022 مع الأخذ بعين الاعتبار الإحصائيات الإحداث خارج هذا النطاق التي لها علاقة بالموضوع.

I-9. أسباب اختيار الموضوع:

تعددت أسباب ودوافع اختيار موضوع بحثنا، فكان اختيارنا لموضوع الموازنة العامة ظل التطورات الراهنة تابعة من الأسباب التالية:

1-أسباب ذاتية: من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع تتمثل في:

ا-الرغبة الشخصية في التخصص في ميدان التحليل الاقتصادي.

ب- الحيز الكبير الذي ناله الموضوع في الوقت الراهن في الجزائر صفة الموضوع باعتباره قابل للتطور.

2- أسباب موضوعية:

من بين الأسباب التي جلبت لنا الانتباه، تتمثل في:

أ- الميول الشديد لمواضيع المالية العامة، وذلك بمحاولتنا التطرق للكيفيات التي تتم معالجة الموازنة العامة

ب- البحث عن آليات وأساليب تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية.

ت-محاولة إثراء البحث العلمي وتطبيقاته بما يفيد المجتمع عامة، والمؤسسات والهيئات المختصة.

الفصل الأول

II-الإطار النظري والدراسات السابقة

II-الإطار النظري والدراسات السابقة

II-1.الموازنة العامة:

II -1.1-تمهيد:

تمثل الموازنة العامة للدولة، في الوقت الحاضر، الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة، لأية دولة من الدول، واحتلت هذه الدراسة جانبا" هاما" من الدراسات المالية، وذلك نظرا" لتطور حجم الموازنة العامة، وتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمالي لذلك فإن دراسة الموازنة العامة، توضح أن الإجراءات المتبعة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، تعكس النظام السياسي والاجتماعي والإداري للدولة، كما توضح أن البحث في بنود الموازنة العامة يظهر نشاط الدولة الاقتصادي وأهدافه، كما تبين الدراسة التأثير المتبادل بين هذه العوامل والاعتبارات المالية للدولة، وتؤكد أهمية الدور الذي تقوم به المالية العامة في العصر الحاضر.

وبالتالي تزايد دور الموازنة العامة، التي تضم الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها العامة، التي ترتبط بالهيكل الاقتصادي للدولة، وتتأثر بالتغيرات الاقتصادية التي تطرأ على الاقتصاد، من فترات انتعاش وفترات ركود وكساد، التي تختلف بدورها من دول إلى أخرى حسب درجة سيطرة الدولة على الاقتصاد الوطني، وبناء" على ذلك، فقد تطورت الموازنة العامة للدول والمبادئ التي تحكمها بطريقة تعكس تطور دور الدولة والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.

وسوف نتعرض في هذا الفصل إلى الموازنة العامة للدولة، على النحو التالي:

II-1.2-مفهوم الموازنة العامة للدولة :

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها، ومن المعلوم أنه ليس هناك دولة تملك قدرة للحصول على موارد غير محدودة بصرف النظر عن مدى ثرائها، لذلك فإن أسس إعداد الموازنة العامة للدولة ترتكز في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة، وبمعنى آخر الكيفية التي يتم منخل الها تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع باستخدام موارد، كما تمثل عملية إعداد الموازنة الوسيلة التي تتجسد من خلالها الخطط على الواقع

الفعلي، ولهذا فإن هذه العملية تمثل عنصرا" مهما "في عملية التخطيط التنموي، واستمرارا" للتنمية الاقتصادية ذاتها، هذا بالإضافة إلى أنها عنصرٌ أساسيٌ في نظام الإدارة المالية، الذي يتميز بخصائص مهمة في نطاق الأداء المحاسبي والرقابة المالية، كما أن إعداد الموازنة يؤثر في عملية تنفيذ البرامج والمشروعات؛ لأنه يتولى تخطيطها وتوزيعها، وبناء" على ما تقدم أصبح إعداد الموازنة يحظ يهذا الاهتمام الكبير، وقد تطور مفهوم الموازنة مع تطور مفهوم الدولة وتطور دورها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتبر انكلترا من أوائل الدول التي وضعت الموازنة العامة بمفهومها الحديث، ثم تلتها فرنسا، ورسخت مبادئ الدول التي وضعت الموازنة العامة على أسس علمية واضحة، وانتقلت هذه المبادئ من إنكلترا وفرنسا إلى الدول الأخرى.

وبالتالي فإن توسع مفهوم ودور الدولة في المجتمع، وانتقاله من دور الوسيط إلى المحرض للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية كافة، أدى إلى تغير مفهوم الموازنة العامة للدولة، فأصبح يأخذ اتجاها" وأبعادا" جديدة بشكل رئيسي عن طبيعة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المالية والنقدية سواء أكان ذلك في اقتصاديات الدولة المخططة مركزيا"، أم في الاقتصاديات الرأسمالية والمشتركة.

ومع انتشار التخطيط الاقتصادي وتطور مناهجه وأساليبه اكتسبت الموازنة العامة للدولة أهمية خاصة، حيث أصبحت تمثل الخطة المالية الرئيسة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

II-1.3-تعريف الموازنة العامة للدولة :

عرف القانون الفرنسي موازنة الدولة بأنها" القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع واردات الدولة وأعبائها''

وعرفها القانون البلجيكي بأنها'' بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية.

[1] مرجع محمد شاكر عصفور ,أصول الموازنة العامة ,دار السيرة ,عمان ,الطبعة الاولى ,2008ص04

وعرفها القانون الأمريكي بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواردتها بموجب القوانين لمعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها.

وقد عرفت الموازنة في القانون المالي الأساسي للدولة في سورية بأنها:" الخطة المالية السنوية لتنفيذ الخطط الاقتصادية، وذلك بما يحقق أهداف هذه الخطة ويتفق مع بنياتها العام والتفصيلي.

وهكذا أصبحت الموازنة العامة بهذه التطورات جزءا من برنامج أوسع، يعكس فيه مجمل النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، واستخدمت الموازنة كأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والمال والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية[2].

II-4.1- خصائص الموازنة العامة للدولة:

للموازنة مجموعة من الخصائص منها ما يلي:

1-الموازنة العامة تقدير نفقات وإيرادات الدولة

تتضمن الموازنة العامة للدولة توقعا" لأرقام مبالغ النفقات العامة والإيرادات العامة لمدة لاحقة غالبا ما تكون سنة، يتطلب هذا الطابع التقديري للموازنة العامة أقصى درجات الدقة والموضوعية، إذ تتوقف أهمية الموازنة العامة على دقة معايير التوقيع والتقدير، ونجاحها في تقليل هامش الخطأ، وتقليص الفجوة بين التقدير والواقع، ولا يمكن لمثل هذا التقدير للموازنة العامة أن يتم بمنأى عن تغيرات النشاط الاقتصادي الكلي.

فتقوم أجهزة الدولة المختلفة، بتقدير حجم النفقات العامة والإيرادات العامة، اللازمة من أجل تنفيذ السياسة المالية، بحيث تأتي هذه التوقعات بصورة مفصلة وموزعة بين الإدارات العامة المختلفة، ومقسمة حسب أنواعها المتعددة، وبما يتفق مع أبعاد السياسة المالية للدولة.[3]

2- الموازنة العامة تقدير معتمد من السلطة التشريعية

[2] محمد خالد المهايني, "الموازنة العامة في سوريا الواقع و الافاق" , مجلة جامعة دمشق, المجلد 16العدد الاول 2000,ص13

[3] الدكتور منصوري الزين درس في المحاسبة العمومية البليدة ص 14

إن وجود تقديرات للإيرادات العامة والنفقات العامة، لا يكفي وحده لتكون أمام موازنة عامة للدولة؛ بل لا بد من أن يقترن هذا التقدير بموافقة أو بإجازة من السلطة التشريعية على هذا التقدير، أي أن موافقة السلطة التشريعية واعتماد الموازنة العامة شرط أساسي لتنفيذ الموازنة العامة، ودون هذه الموافقة، تبقى الموازنة مشروعا" مقترحا" غير قابل للتنفيذ.

ويلاحظ أن موافقة السلطة التشريعية تنصرف بصفة أساسية إلى النفقات العامة، ذلك أن موافقة ممثلي الشعب على النفقات العامة، تعطي الحق للسلطة التنفيذية (الحكومة)، القيام بعملية الإنفاق حسبما هو محدد في الموازنة العامة، أما اعتماد السلطة التشريعية للإيرادات العامة فلا يعطي الحكومة حق الاختيار، بتحصيل أو عدم تحصيل الإيرادات العامة، حيث أن الإيرادات العامة واجبة التحصيل، استنادا" إلى القوانين التي تفرضها، والوقائع التي توجبها (الضرائب) ومباشرة الدولة نشاطها الصناعي والتجاري.

ولكن ليس معنى إجازة السلطة التشريعية أن تنفرد هذه السلطة بمختلف خطوات الموازنة العامة، بل تقسم الاختصاصات بينها وبين السلطة التنفيذية، فاختصاص السلطة التنفيذية الإعداد والتنفيذ، واختصاص السلطة التشريعية الموافقة والرقابة.

وتختلف الإجراءات التفصيلية لاعتماد الموازنة العامة من دولة إلى أخرى وفقا" لكثير من العوامل السياسية والتاريخية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، كما تختلف المدة اللازمة لإتمام إجراءات الاعتماد، ومن ثم يختلف الموعد الذي يجب أن يقدم فيه مشروع الموازنة العامة إلى السلطة إجراءات الاعتماد، ومن ثم يختلف الموعد الذي يجب أن يقدم فيه مشروع الموازنة العامة إلى السلطة.

3- الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة

تعتبر الموازنة العامة من الناحية الاقتصادية والمالية بمثابة خطة مالية تعد في ضوء تفضيل اقتصادي، يعبر عن الاختيارات السياسية والاقتصادية للدولة ويضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة، على النحو الذي يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة، خلال فترة زمنية قادمة هي السنة، وهي بذلك لا تختلف عن أية خطة اقتصادية تقوم على تقديرات لكل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، الأمر الذي يضفي عليها كذلك خصائص قانونية وإدارية وسياسية تنعكس بشكل واضح فيما تتطلبه من إجراءات، وما تقوم عليه تقديراتها من قواعد وأسس.

فالموازنة العامة تعبير عن برنامج عمل للمستقبل يتضمن تقديرا لما تنوي الحكومة إنفاقه، وما تتوقع الحكومة تحصيله من إيرادات خلال السنة القادمة، وهذه هي الفترة التي اتخذتها جميع المشروعات العامة والخاصة، وتحديد أرباحها (المشروعات العامة والخاصة) ومقدار الفائض أو العجز (الدولة)، وهذا لا يعني أن تبدأ السنة المالية للدولة في تاريخ محدد بذاته، فلكل دولة أن تحدد بداية ونهاية عامها المالي، بما يتناسب مع ظروفها السياسية والاقتصادية، وإمكاناتها الإدارية والعملية.

4- الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع

تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة، ومن ثم تقرر إلى جانبها السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة، إلا أن الحكومة قد تنحرف بهذه السياسات والبرامج لتحقيق مقصدها ، فتضع البرامج المناسبة لإرضاء فئة أو طبقة دون أخرى أو تستخدم البرنامج لمصلحة السلطة الحاكمة لخوض إحدى المعارك الانتخابية، ولكن تأتي الموازنة العامة لتحدد المسار الصحيح الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف الخطة الشاملة والذي يجب أن تلتزم به الحكومة، لتحقيق الأهداف السنوية المرحلية أملا في الوصول إلى الأهداف النهائية المحددة للمجتمع. فالموازنة العامة هي الإطار الذي ينعكس فيه اختيار الحكومة لأهدافها البعيدة، وأداة الحكومة إلى تحقيق تلك الأهداف.

5- الموازنة العامة عمل إداري ومالي

تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية، تتخذها السلطة التنفيذية، حيت تتمكن من خلالها من تنفيذ السياسة المالية للدولة، فالسلطة التنفيذية هي التي تتولى عملية إعداد الموازنة العامة وتتولى فيما بعد اعتمادها من السلطة التشريعية، فالموازنة من الناحية العامة هي من الناحية الإدارية والتنظيمية خطة عمل يتم بمقتضاها توزيع المسؤوليات المتعلقة باتخاذ القرارات التي تتطلبها عملية التنفيذ على مختلف الأجهزة الإدارية والتنفيذية بما يضمن سلامة التنفيذ، وتحت إشراف السلطة التشريعية الممثلة للشعب، وبذلك يضمن الشعب عدم تجاوز السلطة التنفيذية للاعتماد المقررة، وفق أوجه الإنفاق المحددة، ويضمن كذلك تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة، لمقررة في الموازنة العامة.

II-1.5-اهداف الموازنة العامة :

الموازنة العامة ليست مجرد تقدير للنفقات و الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات، وإنما تسعى الحكومات من إعداد موازناتها إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة، بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي أو اجتماعي أو مالي، أن المالية العامة في الفكر التقليدي اقتصرت على الغرض المالي البحت وليس لها أي غرض أو هدف آخر ويذك ، إلا أن تطور دور الدولة الاقتصادي وبعد ظهور الأفكار فضلاً الهدف الكينية أصبحت الموازنة تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية عن المالي، لذا يمكن القول أنل أهداف الموازنة المشار إليها في أدناه ترجع في جذورها إلى الفكر الكينزي.

1-الأهداف الاقتصادية

مع اتساع الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال سياستها المالية، أصبح هدف الموازنة العامة لم يقتصر على الغرض المالي البحت وهو التوازنين النفقات والإيرادات العامة وإنما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو تطلب الأمر الخروج عن مبدأ توازن الموازنة عن طريق تدخل الدولة للحد من آثار الدورات والتقلبات الاقتصادية والعمل على تحقيق الاستقرار الكلي إذ تمثل الموازنة العامة أداة فعالة وضرورية يمكن من خلالها التأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية عبر التأثير على مجمل الإيرادات و النفقات وبالتالي تحقيق التوازن لاقتصادي عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية (النفقات والضرائب) من اجل التأثير على الطلب الكلي و معالجة المشاكل الاقتصادية إذ في حالة الازدهار تعمل الحكومة على إيجاد فائض في الموازنة من خلال زيادة الضرائب وخفض الإنفاق من اجل المحافظة على ثبات مستوى النشاط الاقتصادي بما يضمن مستوى مقبول من حجم الطلب الفعال والإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي مع تحقيق العمالة الكاملة لإيجاد معدل مناسب لتزايد أما في حالة الكساد تقوم الحكومة بأتباع سياسة مالية توسعية وذلك من خلال زيادة النفقات العامة وخفض الضرائب، أي إحداث عجز مقصود في الموازنة العامة وهذا بدوره سيؤدي إلى زيادة الدخل الخاص ومن ثم الطلب الكلي .

لا يمكن للحكومات النامية أن تنفذ برامج استقرار اقتصادي خاص بها، إذ أن هكذا برامج يكون مصيرها الفشل بموجب افتراض أن الأساس الاقتصادي للحكومات المحلية يعتمد بصورة كبيرة على تلك الموجودة في الاقتصاديات المتقدمة ،إذ إن أي محاولة من الحكومات لتحاشي التضخم أو البطالة ضمن حدودها (أما بتعديل الطلب الكلي من خلال السياسة المالية أو الطلب النقدي من خلال القيود على الائتمان) سيكون أثرها محدود لحل هذه المشاكل، لان معظم الإنفاق سيكون على السلع والخدمات المنتجة في الدول الأخرى، وان الطلب

المتزايد في الدول الأخرى، وبالتالي لا تستطيع الدولة المتزايد الناتج عن التخفيض الضريبي يميل إلى توفير الدخل التأثير على التضخم أو البطالة .

2-الأهداف الاجتماعية

تأتي الأهمية الاجتماعية لأهداف الموازنة العامة إذ، أنها تسعى إلى إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، من خلال فرض الضرائب المباشرة لاسيما التصاعدية منها على فئات المجتمع ذات الدخل العالي، وكذلك فرض الضرائب غير المباشرة والتي تستهدف في الغالب السلع الكمالية غير الضرورية والتي يرتكز الطلب عليها من قبل الفئات ذات الدخل المرتفع، وتعمل الدولة عبر برنامج الإعانات والدعم على إعادة توزيع هذه الدخول لصالح الفئات الفقيرة إذ، تعد هذه الأهداف وسيلة لتحقيق الاستخدام ومعالجة البطالة وتعبئة الموارد ورفع المستوى ألمعاشي للفرد والمجتمع. كما تقوم الدولة بإعادة المبالغ المحصلة على بعض الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات العامة الأخرى أو دعم بعض السلع الاستهلاكية التي تعد أساسية للطبقات الفقيرة. فالرفاهية الاجتماعية في الدولة، تتأثر بنفقات وإيرادات الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وان قابلية استدامتها تمنح من خلال وجود موازنة متوازنة في الأجل الطويل والتي تعد ضرورية لتجنب الزيادة في الدين العام

3-الأهداف المالية

تمثل الموازنة العامة أداة مهمة إذ يمكن أن توضح المركز المالي للدولة إذ، إنها تمثل وثيقة مالية تفصل المصادر التي تمول الإيرادات العامة خلال السنة المالية، كما أنها توضح الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي استخدمت من اجلها وبالتالي فهي تكشف حقيقة الوضع المالي للدولة، إذ أن التوازن بين جانبي النفقات والإيرادات يعكس سلامة المركز المالي للدولة فيما إذا كان هذا التوازن حقيقيا، كما أنها توضح الفائض أو العجز ومدى تأثيرهما على مختلف الجوانب الاقتصادية في البلد.[4]

[4] **عبد الكريم بوغزالة أحمد** , " **مطبوعات محاضرات في المالية العامة**" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,الجزائر,2017ص68-69

II–2.السياسات المالية في الدول النفطية :

II–1.2–تعريف السياسة المالية:

السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتقة من الكلمة الفرنسية Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة. وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفا لمصطلح المالية لعامة كما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.

استخدم Keynes في كتابه النظرية العامة للاستخدام، الفائدة والنقود مصطلح السياسة المالية fiscal Policy عند الإشارة إلى تأثير الضرائب على الادخار والإنفاق الاستثماري الحكومي الممول من خلال القروض المقدمة من طرف الجمهور.

السياسة المالية هي دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيفا نوعيا لوجه هذا الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكيفا نوعيا لوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بهدف المحافظة على مستوى الطلب الذي يؤدي إلى تخفيض حدة تذبذبات الناتج المحلي الإجمالي حول الناتج الذي يحقق التشغيل الكامل.

السياسة المالية تشير إلى الجهود والمحاولات الحكومية المعتمدة لتحقيق التوظيف الكامل لدولة التضخم وذلك من خلال سياسة الإنفاق والضريبية واقتراض العام.

بصفة عامة: ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول إن السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة لأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي تتمثل في مصادر الإيرادات العامة الضرائب والرسوم والقرض العام، والإصدار النقدي .... الخ وكذلك الإنفاق العام وهنا تأتى الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة، ولتشَّكل برنامجا متكاملا لتحقيق أهداف التنمية لاقتصادية والاجتماعية. (مسعود، 2005-2006)

II-2.2- أنواع السياسة المالية:

1- السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:

أ- **التوسع في النفقات الحكومية:** وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية وعلى المشروعات العامة، تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل، الأطفال .... وهذا النوع من الإعانات أو الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة

ب- **التسريع في سداد جزء من القروض العامة:** قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد استحقاقها يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي .

ت- **تخفيض الإيرادات الضريبية:** الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز في حالة الكساد سياسة مالية توسعية

2- **السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:** من خلال الأساليب التالية:

أ-زيادة **الإيرادات الضريبة:** ويستعمل هذا الأسلوب في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على التقليل الاستهلاك ومن هنا نقع في أثر سلبي أخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول متدنية .

ب-التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية ويبعها للجمهور، ويكون ذلك القارض إما اختياريا أو إجباريا .ت- الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوح، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم، وكل هذا التأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار. وتسمى السياسة المالية المتمثلة بالفائض سياسة مالية انكماشية. (الياقوت، 2014-2015)

II-3.2- أهداف السياسة المالية :

تسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي:

أ-**تحقيق العدالة الاجتماعية**: ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

ب-تحقيق التوازن العام: وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي نفقات الأفراد للاستهلاك، بالإضافة إلى نفقات الحكومة وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها الضرائب، والقروض وإعلانات، والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

ت-تحقيق التوازن المالي: ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفقات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

ث-تحقيق التوازن الاقتصادي: ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع لخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى نتاج ممكن. ويتحقق التوازن أقصى حد بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة، والعامة معا إلى مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل. (ابراهيم، 2018)

II-4.2- سياسة عجز الموازنة (الموازنة العامة):

1-تعريف الموازنة العامة:

لموازنة العامة هي تقدير مفصل، ومعتمد، لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة مقبلة من الزمن .

2-أنواع العجز الموازني:

يمكن تمييز عدة أنواع من أنواع العجز الموازني:

العجز الجاري: ويعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض. ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق لحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.

وهناك من يرى أنه الفرق بين الإنفاق الجاري والإيرادات الجارية، حيث يعبر الإنفاق الجاري عن مجموع الإنفاق من دون الإنفاق الاستثماري في حين تعكس الإيرادات الجارية الإيرادات العادية.

العجز الأساسي: يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، منا يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية. ويعمل العجز الأساسي على استبعاد هذه الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية. (عصفور، 2008)

إذن:

العجز الجاري = العجز الجاري – العوائد على القروض المتعاقد عليها

العجز التشغيلي: يعبر العجز التشغيلي عن ذلك العجز الناجم عن ربط الديون وفوائدها بالأسعار لجارية لتلافى آثار التضخم، حيث يطالب الدائنون، في العادة، بتغطية خسائر انخفاض القيمة الحقيقية للديون بربطها بتطور الأسعار. ومثل هذا الربط يعمل على رفع القيمة النقدية لفوائد وأقساط القروض المستحقة. ومنه يرتفع حجم العجز إذا استخدم صافي متطلبات القطاع الحكومي من الموارد (العجز الجاري)، مما يجعل البعض يدعو إلى استبعاد هذه المدفوعات المتعلقة بتصحيح آثار ارتفاع الأسعار وكذلك الفوائد الحقيقية، من متطلبات القطاع الحكومي من القروض.

العجز الشامل: يتكون القطاع الحكومي من الحكومة المركزية وحكومات الواليات والأقاليم والمشروعات المملوكة للدولة. ومن هنا فإن العجز الشامل يعبر عن مجموع العجز المتعلق بالحكومة المركزية والمجموعات المحلية ومؤسسات قطاع العام. (عصفور، 2008)

العجز الهيكلي: ويعبر عن العجز الشامل مصححا بإزالة العوامل الظرفية المؤقتة انحرافات المتغيرات الاقتصادية (إي إرادات وإنفاقات) دون أن تعكس حقيقة في المدى الطويل. وبالتالي يعبر العجز الهيكلي عن العجز الذي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه

العجز الهيكلي =العجز الشامل – العجز ألظريف

II–3. الدراسات السابقة :

II–3.1– الدراسات العربية :

1– دراسة: (بن رمضان أنيسة):

تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الجزائر في الفترة 1970–2014

هدف هذه الدراسة إلى اختبار اثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سبب دورية السياسية المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل، كما أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فأن تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها .

في الأخير أوصت الدراسة من أجل الحفاظ على التوازنات الكلية للاقتصاد في حالة تراجع أسعار البترول بضرورة تنويع الاقتصاد الوطني من خلال بناء قطاع خاص نشط وتحسين نوعية الإطار المؤسساتي لتوفير المناخ المناسب لبيئة العمال.

2 – دراسة مزيان محمد توفيق، بن قدور علي (2016) :

أثر أسعار البترول على السياسة المالية، حالة الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، للفترة (1970 –2015) وهي الناتج الداخلي الخام، سعر البترول، سعر الصرف، الواردات، الإيرادات الكلية، بالاعتماد على بيانات سنوية، باستخدام طريقة التكامل المشترك، لدراسة وتحليل استجابة السياسة المالية لتقلبات أسعار البتر ول وأثر هذه التذبذبات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. وخلصت الدراسة إلى أن المتغيرات المدروسة هي مكملة من الدرجة الثانية، كما أن هناك عالقتين للتكامل المشترك وهي العالقة الأولى بين سعر البترول والناتج الداخلي الخام والثانية بين سعر البترول وسعر الصرف، كما أن هناك عالقات سببية في الاتجاهين وقد بينت النتائج أن سعر البترول يعتبر من بين أهم محددات النشاط الاقتصادي في الجزائر

3- دراسة علوي (2009) :

عنوان تحليل هيكل الموازنة العامة للدولة في العراق:

هدفت الدراسة إلى عرض وتحليل هيكل الموازنة العامة للدولة في العراق ألن الموازنة العامة لم توضع في إطار خدمة الأهداف العامة الوطنية على اعتبارها أداة تخطيطية سياسية اجتماعية، وقد افترضت الدراسة أن الموازنة العامة في العراق تعكس مجمل النشاط الاقتصادي على اعتبارها أن السلطة لا يمكن ممارسة نشاطها دون إنفاق وال يمكنها أن تنفق دون الحصول على الموارد حيث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها غياب الأهداف العامة من خلال الموازنة حيث لا توجد معالجة للبطالة إذ أن الواقع يتحدث عن بطالة تزيد عن نسبة 40 % وكان معدل التضخم 76 % وشحت الخدمات وضعف شديد في البنية التحتية وتحقيق اقتصاد السوق انسجاما مع متطلبات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي لا يزال يتحكم في اقتصاديات البلدان ومنها العراق.

4- دراسة الفاخري (2010):

بعنوان المشاكل والعقبات التي تواجه أثناء إعداد وتنفيذ الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية مع دراسة ميدانية في وزارة المالية السعودية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب المشكلات الإستراتيجية والتكميلية عند إعداد وتنفيذ الموازنة في الدول وخصوصاً المملكة العربية السعودية وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها مبالغة الجهات الحكومية في طلبات الميزانية للسنة المالية مقارنة بالأهداف أو حجم الأعمال المطلوب تنفيذها وضعف المعلومات التي تساعد على تقييم طلبات الموازنة من الجهات الحكومية وضعف المعايير التي يتم بها قياس أداء وتنفيذ الميزانية وعدم ثبات الموارد المالية لاعتمادها بشكل كبير على سلعة متغيرة السعر (النفط).

5- دراسة الباسم و الشريدة (2013)

بعنوان مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في ا عداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير نفطية، دراسة تحليلية:

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة في العراق، وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية في تمويل موارد الميزانية العامة. واستخدمت الدراسة المنهج

الوصفي والتاريخي وذلك من خلال تتبع تاريخ الإيرادات النفطية والميزانية العامة للدولة العرقية منذ اكتشاف النفط حتى عام (2012) وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن تقلبات أسعار النفط خلال المدة (1921 -2012) أربكت الموازنات العامة في العراق كثيرا وأفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية أمام الموازنة تمثلت بشكل فائض أو عجز في الموازنة.

II-2.3- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Stéphane, et AL, (2008) :

(Assessing the factors behind price changes)تقييم العوامل الكامنة وراء التغييرات في أسعار النفط:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العوامل التي ساهمت في زيادة أسعار النفط بالإضافة إلى العرض والطلب على النفط الخام، من خلال توسيع نموذج السعار النفط الخام تشمل معدلات تشغيل المصافي، والتأثير غير الخطي من قدرة أو بك، والظروف في أسواق العقود الآجلة كمتغيرات تفسيرية. تسمح هذه العوامل للنموذج لأداء جيد نسبياً للتوقعات التي تنطوي عليها هذه العقود على بورصة نيويورك تشير نتائج هذا التحليل إلى أن هناك القليل من الأدلة على أن زيادة طاقة التكرير يمكن أن تخفض أسعار النفط الخام. ومن المتغيرات التي حددتها هذه الدراسة التي تؤثر على أسعار النفط، هي مخزونات النفط الخام التي يمكن أن تسهم فعلياً في انخفاض الأسعار فكل أيام استهلاك الأمام يقلل أسعار النفط الحقيقية بنحو 8 دولار في المدى الطويل.

2- دراسة (Stephen J. Turnovsky & Md.A. Basher – 2008)

دور العائدات الضريبية بالنسبة إلى الإيرادات العامة في البلدان النامية:

وقد توصلا الباحثين إلى نتيجة مهمة وهي أن رف ع العائدات الضريبية هي قضية حقيقية بالنسبة للبلدان النامية، لأنها تنشد نمو وتوسيع مستوى خدماتها العامة، وهناك حاجة ملحة لزيادة العائدات من المصادر المحلية مع التحرك العام باتجاه التحرر التجاري، وان العائدات الضريبية الإضافية سوف تأتي من المصادر الأخرى حتماً مع ضرائب الدخل الشخصي الأعلى التي أصبحت أكثر أهمية ما دامت الضريبة غير المباشرة هي المصدر الرئيس للعائدات الحكومية في هكذا اقتصاديات.

3- دراسة (Rezaza, et al) :

(The affects of oïl Price stocks on Iran in GDP real) آثار صدمات أسعار النفط في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في إيران.

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى الآثار غير المتماثلة لصدمات أسعار النفط في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحليل التكامل المشترك في الاقتصاد الإيراني خلال الفترة (1960-2010) وأظهرت النتائج أنه في المدى الطويل يكون للصدمات السلبية تأثيرات أقوى على الناتج من تلك الإيجابية التي يمكن أن يكو ن لها تداعيات ضارة على النمو الاقتصادي. ولهذه النتائج مضامين سياسية عملية لصناع القرار في مجال التخطيط الاقتصادي الكلي.

II-3.3- خلاصة الفصل:

تلعب الموازنة العامة دوراً محورياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية لأي دولة. فهي ليست مجرد وثيقة مالية تحتوي على الإيرادات والنفقات، بل هي أداة رئيسية لتنفيذ السياسة المالية للحكومة. من خلال الموازنة العامة، تستطيع الحكومة توجيه الموارد المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحفيز النمو، وتقليل البطالة. كما تساهم في توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة بين أفراد المجتمع. تتجلى أهمية الموازنة العامة في قدرتها على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، مما يساهم في تجنب العجز المالي المفرط الذي قد يؤدي إلى التضخم. كما تساعد الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية التي تعزز من التنمية المستدامة.

في الختام يمكن القول إن الموازنة العامة والسياسة المالية هما وجهان لعملة واحدة يهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يجب إن تكون الموازنة العامة مدروسة بعناية ومتوازنة وتعكس الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للدولة. (محمد، 2020)

الفصل الثاني

III- الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات :

III-الدراسة التطبيقية وتحليل البيانات :

III-1.تمهيد :

تأثرت الجزائر على غرار الدول المنتجة للنفط بصدمة انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014، على مستوى أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، ورغم أن هذه الأزمة ليست الأزمة الوحيدة التي ألمت بالاقتصاد الجزائري، فقد شهدت الجزائر أزمات عديدة اختلفت في شدتها وآثارها. غير أن الثابت في هذه الأزمات هو مكانة الريع وتأثيره في وتيرة الأزمة وكيفية معالجتها

III-2. تشخيص الاقتصاد الريعي في الجزائر:

III-2.1-مؤشر قيمة الصادرات النفطية :

إن التفاقم في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري يتجلى من خلال تعاظم الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، فهو كما أسلفنا في هذه الدراسة اقتصاد يعتمد في تطوره على العوائد النفطية، مثلما يوضحه الجدول أدناه.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	نسبة المئوية	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات
2010	97.33	55529	57053
2011	97.19	71427	73489
2012	97.13	69804	71866
2013	96.71.	63752	64974
2014	95.89	60304	62886
2015	94.32	32699	34668
2016	93.98	28221	30026

2017	94.53	32864	34763
2018	93.12	38338	41168
2019	92.75	30256	32619
2020	91.26	20016	21932
2021	88.14	34058	38637
2022	90.86	59539	65526

الجدول رقم (01): تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2010-2022) (المالية، 2010-2022)

تضح من الجدول أعلاه تركز الصادرات الجزائرية في قطاع المحروقات، إذ يستحوذ هذا القطاع على أكثر من 97 %من إجمالي الصادرات، وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بـ 37، %ويعكس بالمقابل الضعف الهيكلي والقصور البنيوي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات. (الجزائر، 2022)

III-2.2- مؤشر مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة

إن الطابع الريعي الاقتصاد الجزائري يتعمق ويعتز أكثر فأكثر إذا كانت موارد الدولة تتأتى بكل رئيسي من الإيرادات النفطية؛ فالتغيرات في أسعار النفط تؤثر على حصيلة الجباية ومن ثمة على رصيد الميزانية، كما هو موضح في الجدول رقم (02).

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	إيرادات الجباية العادية	إيرادات الجباية الكلية	نسبة الجباية البترولية(%)	سبة الجباية العادية(%)
2010	2905.0	1298.0	4203.0	69.12	69.12
2011	3979.7	1448.9	5428.6	73.01	73.01
2012	4184.3	1908.6	6092.9	68.68	68.68

61.43	61.43	5709.1	2031.0	3678.1	**2013**
38.17	61.83	5479.8	2091.4	3388.4	**2014**
49.80	50.2	4728.2	2354.7	2373.5	**2015**
57.63	42.37	4204	2422.9	1781.1	**2016**
52.89	47.11	5035.6	2663.1	2372.5	**2017**
48.43	51.56	5598.9	2711.8	2887.1	**2018**
51.58	48.41	5512	2843.5	2668.5	**2019**
42.27	42.27	4545.8	2625.2	1921.6	**2020**
48.57	48.57	5371.3	2762.1	2609.2	**2021**
95.87	5954	9500.9	2943.2	5657.7	**2022**

الجدول رقم (02): مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2022) (الجزائر، 2022)

يتضح من الجدول أعلاه أن مساهمة الإيرادات النفطية في ميزانية الدولة تفوق نسبة مساهمة الجباية العادية، إذ يستحوذ هذا القطاع على أكثر من 60 %من نسبة المساهمة الجبائية، وهذا إلى غاية سنة 2014 حيث بدأت هذه النسبة في الانخفاض بعد انهيار أسعرا النفط في 2014 إلا أنه يعود نوع ما إلى الارتفاع في سنة 2017الى غاية 2022 مع التحسن الملحوظ في أسعار البترول. وهو ما يعني تعزيز الطابع الريعي في الاقتصاد الجزائري المرتبط ارتباط طردي وثيق مع أسعار البترول. (الجزائر، 2022)

III-2.3 – مؤشر مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج الداخلي الخام

الجدول أدناه يوضح لنا أن حصيلة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي تتأثر بمعدلات نمو أسعار النفط، وذلك لأن جزء منها يعتمد على الإيرادات النفطية. أما الجزء الآخر فهو متعلق لسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة.

سنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة المساهمة(%)	34.9	36.1	34.2	29.8	27	18.8	17.4	19.1	42.3	40.4	34.1	39.5	59.8

الجدول رقم (03): مكونات الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2010-2022)

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن القطاع النفطي يسيطر على القطاعات الأخرى، وذلك من خلال الأهمية النسبية له ضمن الناتج الداخلي الخام، حيث تراوحت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام سنة 2022 أقصى نسبة لها وهي 59.8 %،وهي نسبة عالية جدا تعكس مدى ضعف التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، ليتواصل التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في حدود 30 %خلال الفترة (2010-2013) لكن على إثر انهيار أسعار النفط التي شهدته سنة 2014 تهاوت النسبة لتصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2016 بنسبة 17.4 %من إجمالي الناتج الداخلي الخام ، لي تعود نسبة المساهمة في الارتفاع من سنة 2017الى غاية 2022 ، وهذا ما يقودنا إلى القول إن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات، وما يفسره الاعتماد الكلي على القطاع النفطي وضعف التنويع الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة .من التحليل أعلاه، ثمة جوانب سلبية تظهر حين نقارب هذه الأرقام بمعزل عن أي شيء آخر. إذ هي تشير إلى أن الجزائر تبقى دولة ريعية تقليدية تعيش على ريع مواردها الطبيعية فقط، وتبدو غير راغبة أو قادرة على التنويع أو الإصلاح أو الديمقراطية أو التغير نحو الأفضل. وإن كانت هذه الأرقام تدل على شيء فعلى أن الدولة تغرق أكثر فأكثر في الأوتوقراطية مع تزايد اعتماد الدولة على النفط.

III-3. تحليل تطورات الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول :

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطورات إجمالي النفقات العامة في الجزائر ومكوناتها وإجمالي الإيرادات العامة ومكوناتها خلال الفترة (2010-2022)بالإضافة إلى تطور رصيد الموازنة العامة لنفس سنوات الدراسة.

III-3.1- تحليل النفقات العامة في الجزائر :

مع التحسن المستمر الذي شهد ته أسعار البترول بداية من سنة 2010 اتبعت الجزائر سياسة إنفاقيه توسعية تجلت في اعتماد مخططات تنموية وذلك بإتباع أسلوب التنمية القائمة على التدخل المباشر في التنمية وبذلك جند أن النفقات العامة يف الجزائر أخذت اتجاها تصاعديا خلال فترة الدراسة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الوحدة: مليار د.ج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	معدل نمو النفقات العامة%	أسعار البترول بالدولار
2010	4466,9	2659,0	1807,8	5,2	77,4
2011	5853,6	3797,2	1934,5	28,3	107,5
2012	7058,2	4782,6	2275,5	23,15	109,5
2013	6024,1	4131,5	1892,6	- 14,6	105,9
2014	6995,8	4494,3	2501,4	16,1	96,20
2015	7656,3	4617,0	3039,3	9,4	49,5
2016	7297,5	4585,6	2711,9	-4,7	40,6
2017	7389,3	4757,8	2631,5	1,3	54,0
2018	7732,1	4813,7	2918,4	4,51	69,78
2019	7741,3	4895,2	2846,1	0,11	46,04
2020	6902,9	5009,3	1893,6	-10,83	41,47
2021	7436,1	5479,7	1956,4	7,72	69,89
2022	9660,0	7573,7	2086,3	29,90	100,08

جدول رقم (04): تطور النفقات العامة ومكوناتها في الجزائر الفترة (2010-2022) (الجزائر، 2022)

نلاحظ من خلال الجدول أعاله أن النفقات العامة في الجزائر تختلف من سنة لأخرى فأحيانا ترتفع قيمتها وأحيانا تنخفض و ذلك لارتباطها بالأوضاع المالية التي تعيشها الجزائر و التي تحددها أسعار البترول في السوق العالمية، غير أن معدل النمو يختلف من سنة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة و السياسات المنتهجة من طرف الدولة، ففي سنة2011 بلغت نفقات الميزانية الكلية 5853,6 مليار دينار جزائري مقابل 4466,9 مليار دينار جزائري في سنة 2010،أي بزيادة تساوي 28.3 %مقابل 5.2%في 2010،و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول من 77.4دولار إلى 107.5 دولار من سنة 2010 إإلى سنة 2011كما نلاحظ

ارتفاعها في سنة 2012 معدل نمو 23.15%غير أنه في سنة 2013 انخفضت قيمة النفقات العامة الكلية بمعدل 14.6- %بالرغم من سعر البترول المسجل في هذا العام و المقدر ب 109.5 دولار، لترتفع بعد ذلك معدل 1,16 %و ذلك نتيجة قيام الدولة الجزائرية ببرنامج جديد يسمى برنامج دعم النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014)و ذلك من أ جل تحسين المستوى المعيشي والذي خصص له مبلغ 1153.4مليار دينار جزائري لتواصل بذلك ارتفاعها لغاية سنة 2015 بمعدل نمو قدر ب 9.4 %و ذلك راجع إلى استمرار الجزائر في برنامج الدعم، لتسجل بعد ذلك انخفاض سنة 2016 حيث قدرت ب 7297,5 مليار دينار جزائري لينخفض معدل النمو ب 4.7- % و ذلك نتيجة الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول التي بلغت 40.6 دولار إضافة إلى سياسة ترشيد النفقات التي انتهجتها الدولة بسبب انخفاض أسعار البترول منذ منتصف 2014 و في سنة2017 إلى غاية 2019 استقرت النفقات الكلية للميزانية نسبيا إذ بلغت قيمتها 7741,3 مليار دينار جزائري بمعدل النمو0.11% وهذا راجع إلى تدهور أسعار البترول , لي تستمر في الانخفاض حيث بلغت قيمة نفقات الميزانية الكلية لسنة 2020ب 6902,9 مليار دينار جزائري بمعدل 10.83- %حيث أسباب هدا التراجع تدهور أسعار البترول من جهة و الذي بلغ 41.47 دولار و جائحة كورونا من جهة أخرى ,وبعد ذلك تحسنت أسعار البترول لتبلغ 100.08 دولار سنة 2020 و كانت قيمة نفقات الميزانية الكلية 9660,0 مليار دينار جزائري بمعدل 29.90% ذلك يعود إلى تحسن أسعار البترول و الشكل الموالي يلخص لنا ذلك.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

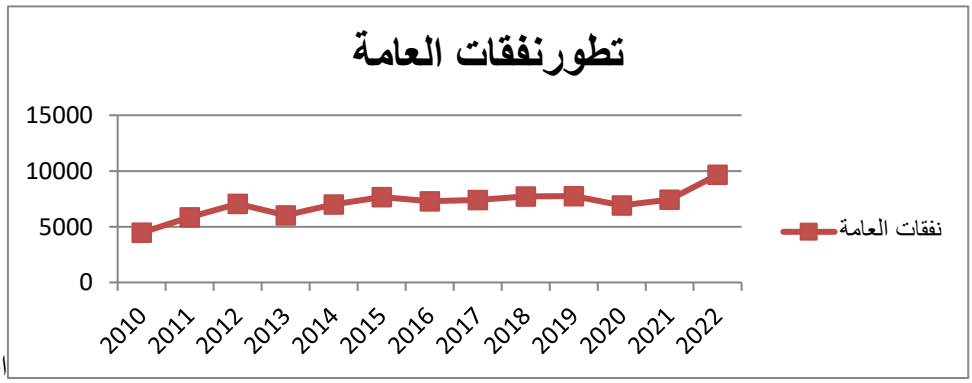

الوحدة مليار د.ج

الشكل رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر الفترة (2010-2022)

إلى جانب ذلك فالشكل الموالي يوضح لنا تطورات كل من نفقات التسيير والتجهيز.

تطور نفقات التسيير والتجهيز

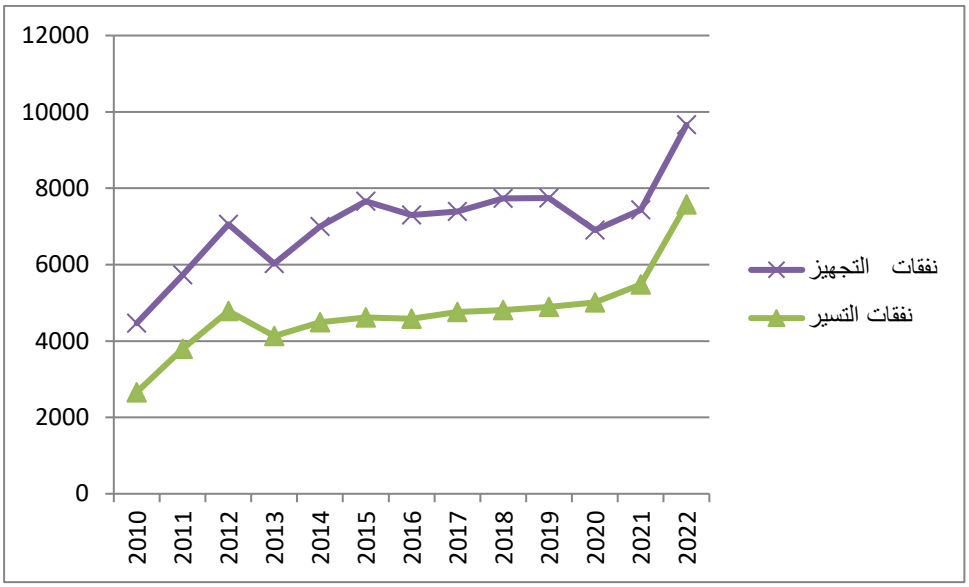

الوحدة: مليار د.

الشكل رقم (02): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز الفترة (2010-2022)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

يمثل الشكل أعاله تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ أن الفترة ما بني 2010 2017 -تميزت بارتفاع نفقات التسيير حيث قدرت ب 0,2659 مليار. د في 2010 وفي 2011 بلغت ما قيمته 2,3797مليار دينار جزائري لترتفع سنة 2012 وتصل إلى 6,4782 مليار دينار جزائري أما بالنسبة لسنة2013 فقد كانت نفقات التسيير تقدر بـ 5,4131 مليار دينار جزائري لتواصل في الارتفاع في 2014 و2015 ثم تنخفض في 2016لتعود إلى الارتفاع يف سنة 2017.

من جهة أخرى وفيما يخص نفقات التجهيز فهي الأخرى تميزت بالارتفاع المحسوس فالفترة ما بني 2010-2017 حيث سنة 2011 بلغت 5,1934 مليار دينار جزائري مقارنة مع السنة التي سبقتها حيث قدرت ب 8,1807 مليار دينار جزائري لتستمر في الارتفاع باقي السنوات إلى غاية سنة 2016 و2017 أين بدأت بالتراجع .والشكل الموالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر و مكوناتها خلال الفترة (2010-2022)

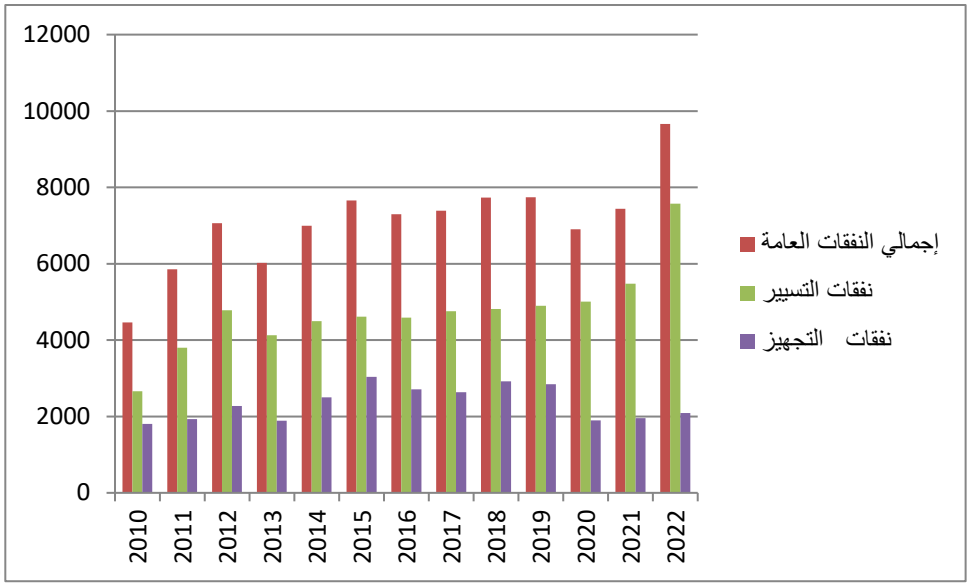

الوحدة:مليارد.ج

الشكل رقم (03):تطور النفقات العامة و مكوناتها في الجزائر الفترة (2010-2022)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04)

III-2.3- الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية حيث تعتمد عليها في سياستها الاتفاقية و تنفيذ مخططاتها التنموية التي ترمي من خالها تحقيق أهداف سياسية و اقتصادية معينة، و تتصف الإيرادات العامة في الجزائر باعتمادها بشكل كبري على العوائد المالية المتأتية من قطاع المحروقات أو ما يطلق عليه بالجباية البترولية، هذا ما يجعل تطور مسارها مرتبط بشكل رئيسي على تطورات أسعار البترول في السوق العالمية و التي تتسم بعدم الاستقرار و الجدول الموالي يوضح تطورات الإيرادات العامة في الجزائر و مكوناتها خلال الفترة (2010-2022).

وحدة: مليار د. ج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	الجباية العادية	الجباية البترولية	لموارد غير جبائية	معدل نمو الإيرادات العامة%	أسعار البترول بالدولار
2010	4392,9	1298,0	2905,0	189,8	19,5	77,4

107,5	29,8	283,3	3979,7	1527,1	5790,1	2011
109,5	9,5	246,4	4184,3	1908,6	6339,3	2012
105,9	-6,4	248,4	3678,1	2031,0	5957,5	2013
96,20	-4	258,5	3888,4	2091,4	5738,4	2014
49,5	-11,1	374,9	2373,5	2354,7	5103,1	2015
40,6	1,2	846,8	1781,1	2482,2	5110,1	2016
54,0	21	1240,9	2177,0	2663,1	6182,8	2017
69,78	10,41	1228,0	2887,1	2711,8	6826,9	2018
46,04	-3,30	1089,6	2668,5	2843,5	6601,6	2019
41,47	-14,55	1094,2	1921,6	2625,2	5640,9	2020
69,89	16,95	1219,9	2609,2	2762,1	6597,5	2021
100,08	43,49	866,4	5657,7	2943,2	9467,3	2022

جدول رقم (05): تطور الإيرادات العامة ومكوناتها في الجزائر الفترة (2010-2022) (الجزائر، 2022)

يتضح من خلال الجدول أن الإيرادات العامة في الجزائر تتصف بالاختلاف من سنة إلى أخرى مربوطة بالتغيرات التي تحدث على مستوى أسعار البترول في السوق العالمية، حيث تميزت حصيلتها بالتزايد المستمر طيلة سنوات الدراسة بداية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2022 حيث وصل معدل النمو إلى في سنة 2011 ب 29.8%و ذلك نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول حيث وصلت إلى 107,5 دولار في هذه السنة. أما فيما يخص السنوات 2014، 2013و2015 فإنها شهدت انخفاض في إجمالي الإيرادات العامة بسبب استمرار التراجع في أسعار البترول لتعود إلى الارتفاع حيث بلغت 6182,8 مليار دينار جزائري في سنة 2017 مقابل 6182,8 مليار دينار جزائر في سنة2016 أي بارتفاع يقارب 21 % نجم هذا الارتفاع المعبر عن ارتفاع سعر البترول من 40,6دولار سنة 2016 إلى 54 دولار في سنة 2017. لي ينخفض بعدها من سنة 2018 بنسبة10,41 % إلى سنة 2020 بنسبة 55,14-% والتي تعتبر أدنى قيمة والسبب في ذألك خلال سنوات الدراسة في سعر البترول الذي بلغ قيمة 41,47 مليار د.ج من جهة وجائحة كورونا من جهة اخرى مما بلغ إجمالي الإيرادات العامة 5640,9 و بعدها ارتفعت هذه الأخيرة في سنة 2022ب 9467.3 حيث

بلغ معدل النمو ذروته بنسبة43.49% و هذا راجع إلى سعر البترول لي بلغ قيمة 100.08 دولار و الشكل الموالي يوضح ذلك.

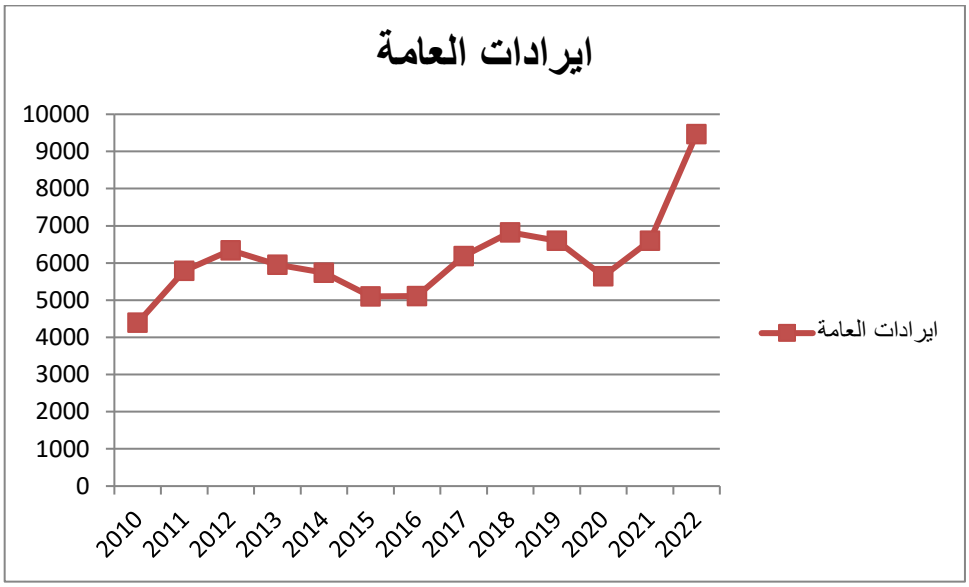

الوحدة:مليارد.ج

الشكل رقم (04): منحنى بياني يمثل تطور الإيرادات العامة في الجزائر الفترة (2010- 2022)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

ومن الملاحظ كذلك أن أكبر حصيلة في هيكل إجمالي الإيرادات العامة تعود للجباية البترولية بمقابل تدني حصيلة كل من الجباية العادية والموارد غير جبائية باستثناء سنة 2016 التي عرفت فيها إيرادات الجباية البترولية إلى إيرادات الميزانية الكلية انخفاضا شديدا مقارنة بباقي السنوات. والشكل الموالي يوضح ذلك.

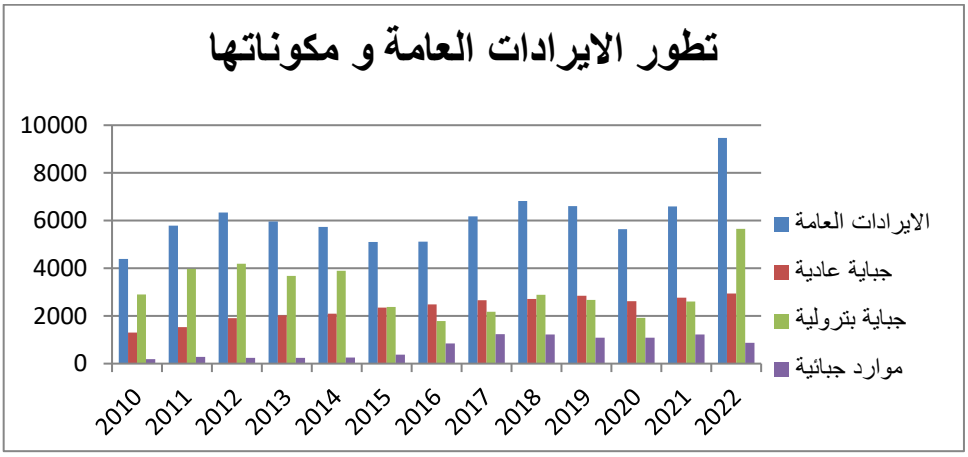

الوحدة:مليارد.ج

شكل رقم (05): تطور الإيرادات العامة ومكوناتها في الجزائر الفترة (2010-2022)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

III-3.3- تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر الفترة (2010- 2022)

يعبر رصيد الموازنة عن الفرق بني الإيرادات العامة والنفقات العامة والجدول الموالي يوضح تطورات رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010- 2022).

السنوات	مجموع النفقات العامة	مجموع الإيرادات العامة	رصيد الميزانية	أسعار البترول بالدولار
2010	4466,9	4392,9	133,2	77,4
2011	5853,6	5790,1	-63 ,5	107,5
2012	7058,2	3804,0	-718,8	109,5
2013	6024,1	3895,3	-66 ,6	105,9
2014	6995,7	3927,8	-1257,3	96,20
2015	7656,3	4552,5	-2553,2	49,5
2016	7297,5	5011,6	-2187,4	40,6
2017	7389,3	6182,8	-1206,5	54,0
2018	7732,1	6826,9	-905 ,2	69,78
2019	7741,3	6601,6	-1139,8	46,04
2020	6902,9	5640,9	-1261,9	41,47
2021	7436,1	6597,5	-838,5	69,89
2022	9660,0	9467,3	-192,7	100,08

جدول رقم (06): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر الفترة (2010-2022) (الجزائر، 2022)

من خلال الجدول نلاحظ أن النفقات العامة في الجزائر أكبر من إيراداتها وهو ما ينعكس سلبيا على التوازن الميزانيات والذي يظهر في رصيد الميزانية الذي عرف عجزا طيلة سنوات الدراسة والذي يعود إلى عدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة حيث ما يعرف هذا الرصيد فائضا بتاتا بل لازمه عجزا حيث يعتبر

هذا الأخير أكبر عجز شهده رصيد الموازنة العامة وكان في سنة 2015 بفعل تراجع أسعار البترول التي بلغت 49,5دولار مما كان له الأثر المباشر على انخفاض إيرادات الجباية البترولية.

من خلال ما سبق نخلص إلى أنه الموازنة العامة في الجزائر عرفت عجزا حتى في السنوات التي كانت فيها أسعر البترول مرتفعة وهذا يعود إلى السياسة الاتفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر من جهة و الإيرادات البترولية الموجهة إلى ميزانية الدولة من جهة أخرى، و الشكل الموالي يلخص لنا ذلك.

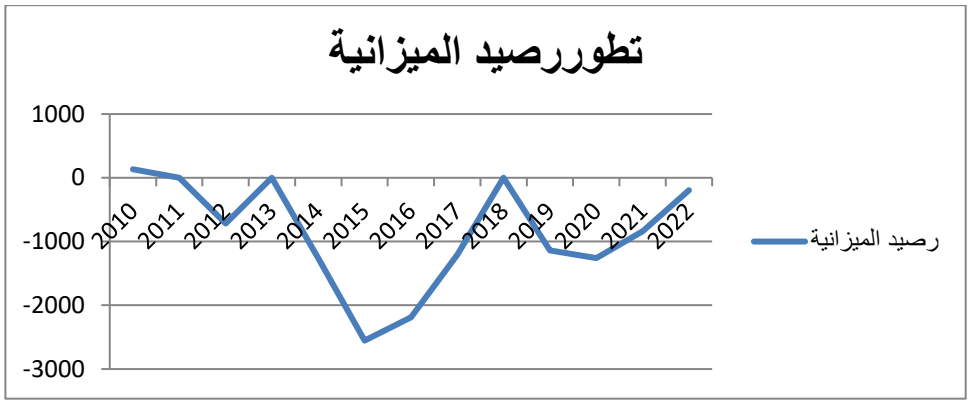

الشكل رقم (06): نسبة رصيد الموازنة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام (PIB)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(8)

يمثل المنحى نسبة رصيد ميزانية الجزائر إلى إجمالي الناتج الداخلي خلال الفترة (2010- 2022) حيث نلاحظ أن عجز سنة 2010 و2011 لم يمثل إلا 6,0 % و4,0 % على التوالي من إجمالي الناتج الداخلي وازداد العجز في سنة 2012 من جديد ليبلغ نسبة 8,4 %من إجمالي الناتج الداخلي. وذلك بسبب الارتفاع الكبير للنفقات الإجمالية وبانخفاض هذه الأخيرة في سنة 2013 تقلص العجز في الميزانية لتصل نسبته إلى 4,0% من إجمالي الناتج الداخلي .وفي سنة 2015 وللسنة السادسة على التوالي سجلت المالية العامة عجزا في الميزانية بلغت نسبته 4,15 % من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 3,7 % من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2014 كما أدى الارتفاع المعتبر في إيرادات الميزانية ترافقا مع شبه استقرار للنفقات العمومية عرف العجز في الميزانية تقلصا حادا متنقلا من 6,12 % من إجمالي الناتج الداخلي في 2016إلى 4,6 % من إجمالي الناتج الداخلي في 2017.

III–4. لدراسة التطبيقية

III–4.1– الطريقة والأدوات :

1–المنهج: استخدمنا في هذا البحث الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يصف لنا متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى استخدام منهجية التكامل المشترك واختبار السببية لانجلجرانجر وذلك بإتباع الطريقة التالية: يتضمن التحليل أربع خطوات أساسية تتمثل في اختبار استقراريه المتغيرات وتحديد درجة التكامل، واختبار العلاقة السببية بين المتغيرات، وتقدير نموذج الانحدار البسيط، وأخيرا اختبار مدى سلامة النموذج المقدّر.

2–تحديد متغيرات الدراسة: لأغراض هذه الدراسة استخدمنا نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة لتحديد السياسة المالية وفق ما يلي:

3–مصادر المتغيرات: لقد تم الاعتماد على بيانات المتغيرات من بنك الجزائر.

4–صياغة النموذج العام للدراسة: بعد تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع، فإن النموذج المستخدم يكون كما يلي:

$$SOG = F(REG.DEG) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث

SOG : رصيد الموازنة العامة

REG: الإيرادات العامة

DEG : النفقات العامة

III–4.2– النتائج ومناقشتها :

1–تحليل تطور متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة :

من اجل دراسة دور السياسة المالية في تحقيق استقرار الموازنة العامة من خلال الايردات والنفقات العامة وأثرهم على رصيد الموازنة العامة وبناء على المعطيات المتوفرة خلال الفترة 2000-2022، تمّ رسم الشكل التالي: رقم (01)،

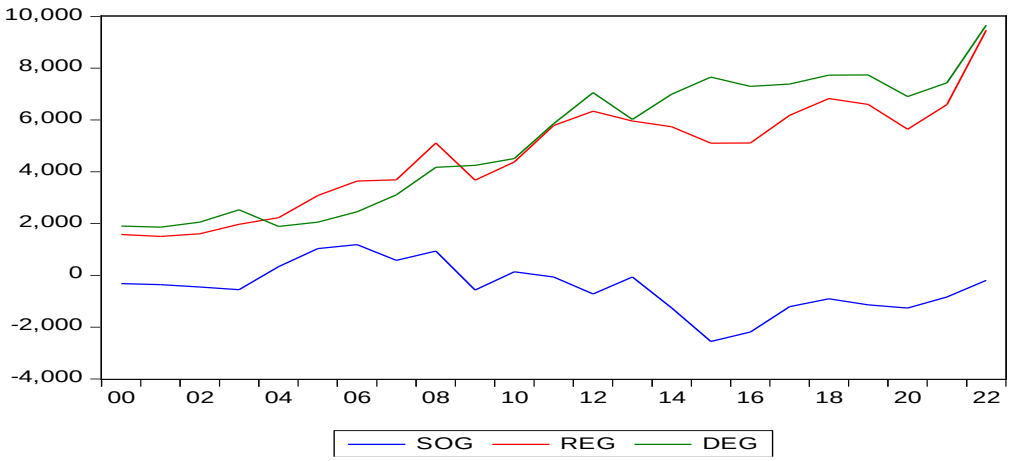

الشكل رقم (07): العلاقة ما بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادات على مخرجات EVIEWS 09

وقد اتضح من الشكل إن هناك علاقة طردية ما بين الايردات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة الذي يوضح نوع السياسة المالية المنتهجة وهذا ما سوف نستند عليه في الدراسة التطبيقية.

2-اختبار استقراريه السلاسل الزمنية:

لدراسة استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختبار ديكي فلور الموسع وفيليب بيرون. وبالاستعانة ببرنامج Eviews 09 قمنا بإجراء الاختبارين على السلسلتين، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

		اختبار ديكي فولر الموسع ADF			اختبار فيليب بيرون PP		
		جدر وحدوي	قاطع	قاطع ومتجه	جدر وحدوي	قاطع	قاطع ومتجه
الفرق من المستوى الاول	SOG	0.000	0.002	0.011	0.000	0.002	0.018
	REG	0.006	0.008	0.054	0.012	0.098	0.268
	DEG	0.004	0.003	0.019	0.003	0.011	0.099

جدول رقم (07): نتائج اختبار استقراريه متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الموازنة العامة غير مستقر في المستوى لأن احتمالات القبول في الثلاث مستويات prob>0.05، بينما تستقر بعد إجراء الفرق الأول وفي المستوى الثابت حيث تصبح prob<0.05 كذلك الإيرادات العامة غير مستقر في المستوى لأن احتمالات القبول في الثلاث

مستويات prob>0.05، بينما تستقر بعد إجراء الفرق الأول وفي المستوى الثابت حيث تصبح prob<0.05 كذلك النفقات العامة غير مستقر في المستوى لأن احتمالات القبول في الثلاث مستويات prob>0.05، بينما تستقر بعد إجراء الفرق الأول وفي المستوى الثابت حيث تصبح prob<0.05

4-العلاقة السببية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة:

سنقوم في هذه المرحلة بتحديد اتجاه التأثير من خلال العلاقات السببية وذلك بإجراء اختبار السببية ل Granger causalité & Block Exogénéité Wald testوكانت نتائج التقدير كما يبينه الجدول رقم (02) نتائج اختبار السببية لغرانجر بيّنت وجود علاقة سببية سالبة في اتجاهين بين الإيرادات العامة ورصيد الموازنة العامة وبين النفقات العامة ورصيد الموازنة العامة (الاحتمالية.prob>0.005).

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/01/24 Time: 11:09			
Sample: 2000 2022			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
REG does not Granger Cause DEG	21	1.1594	0.3281
DEG does not Granger Cause REG		0.7214	0.5018
SOG does not Granger Cause DEG	21	1.3167	0.2918
DEG does not Granger Cause SOG		1.8782	0.1850

SOG does not Granger Cause REG	21	0.72 170	0.5011
REG does not Granger Cause SOG		1.87 372	0.1857

جدول رقم (08): اختبار السببية لانجلجزانجر

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

5-تقدير الانحدار البسيط:

من خلال نتائج تقدير النموذج في الجدول (03):

$$\widehat{DSOG} = 14.97 + 1.004REG - 1.004DEG$$

$$prob_{\hat{\beta}}: \quad (0{,}631)(0{,}0000)(0.0000)$$

$$R^2 = 0{,}996 \qquad \overline{R^2} = 0{,}996$$

$$n = 23 \;\; Fc = 2873.5 \quad prob_F = 0{,}0000$$

_ معالمه الحد الثابت جاءت غير معنوية إحصائيا لأن الاحتمال المرافقة لها أكبر من 0.05، مما يقودنا إلى قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة التي تنص على أن المعلمة ليس لها معنوية إحصائية.

_ معالمه الايرادات العامة جاءت معنوية إحصائيا لأن الاحتمال المرافقة لها أصغر من 0.05، مما يقودنا إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن المعلمة لها معنوية إحصائية.

_ النموذج ككل له معنوية كلية من خلال إحصائية فيشر فالاحتمال المرافق لها أصغر من 0.05، في هذه الحالة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن النموذج له معنوية كلية.

_ تدل قيمة معامل التحديد على أن النموذج المقترح له قدرة تفسيرية عالية حيث أن 99.6 % من التغيرات التي تحدث في الربحية يشرحها التمويل وتبقى 0.04 % لعوامل غير مشخصة يمثلها المتغير العشوائي.

إشارة معلمة النفقات العامة جاءت سالبة، هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين النفقات ورصيد الموازنة العامة و هذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية حيث إذا ارتفع الانفاق بوحدة بوحدة واحدة فإن فان الرصيد ينخفض بـ 1.04 وحدة .

6- اختبار سلامة النموذج:

سنحاول في هذا الجزء إجراء مجموعة من الاختبارات لاختبار مدى سلامة النموذج المقدّر من خلال:

1-اختبار ارتباط البواقي :

يمكن اختبار ارتباط الأخطاء بطريقة الاختبار الجزئي correlogramكما يوضحه البيان التالي من خلال نتائج الجدول رقم (04)، توضح دالة ارتباط البواقي لنموذج الانحدار الذاتي على غياب ارتباط الأخطاء نظرا لان قيم الاحتمالات P-value أكبر من 0.05، وهذه النتيجة تؤكد على قبول النموذج من الناحية الإحصائية. **2**

2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يقتصر اختبار التوزيع الطبيعي على دراسة معامل التناظر ومعامل التفلطح بالإضافة إلى احتمالية JARQUE-BERAوالنتائج ملخصة في الشكل رقم (02): من خلال هذا الاختبار يتبين أن احتمالية jarque-bera=0.00>0.05 مما يدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

3-اختبار تجانس البواقي ARCH : نتائج الاختبار Héteroscédasticité موجودة في الجدول رقم (6): بالنظر إلى قيمة prob(Obs*R-squared=0.04>0.05 فان الأخطاء متجانسة.

III-4.3- ملاحق:

جدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج الانحدار البسيط باستخدام المربعات الصغرى

Dependent Variable: SOG

Method: Least Squares

Date: 05/01/24 Time: 11:15

Sample: 2000 2022

Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	1.00413			
REG	90.01684	59.62719		0.0000
DEG	-0.013873		-	0.0000

	1.004423	72.40046	
	14.97703		
C	730.7256	0.487445	0.6312
	0.996532	Mean dependent var	-454.1043
R-squared			
Adjusted R-squared	0.996185	S.D. dependent var	940.3708
S.E. of regression	58.08021	Akaike info criterion	11.08263
Sum squared resid	67466.22	Schwarz criterion	11.23074
Log likelihood	-124.4503	Hannan-Quinn criter.	11.11988
F-statistic	2873.597	Durbin-Watson stat	2.092073
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews09

جدول رقم (11): اختبار ارتباط البواقي

Date: 05/01/24 Time: 11:22

Sample: 2000 2022

Included observations: 23

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
. | .	. | .	1	-0.048	-0.048	0.0609	0.805
. | .	.*| .	2	-0.064	-0.067	0.1732	0.917
. | .	.*| .	3	-0.074	-0.081	0.3287	0.955
.*| .	.*| .	4	-0.066	-0.080	0.4602	0.977
. | .	. | .	5	-0.045	-0.065	0.5239	0.991
. | .	.*| .	6	-0.126	-0.126	0.8758	0.990

			0.04	0.06	6	7
			3	9		
			–	–		
			0.04	0.07	0.667	0.99
. | . |	.*| . |	7	7	7	8	9
			–	–		
			0.05	0.09	0.788	0.99
. | . |	.*| . |	8	6	2	5	9
			–	–		
			0.05	0.10	0.924	1.00
. | . |	.*| . |	9	7	2	1	0
			–	–		
			0.05	0.11	1.076	1.00
. | . |	.*| . |	10	9	6	5	0
			–	–		
			0.01	0.08	1.087	1.00
. | . |	.*| . |	11	5	5	2	0
			–	–		
			0.02	0.10	1.121	1.00
. | . |	.*| . |	12	5	3	0	0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

الشكل(08): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

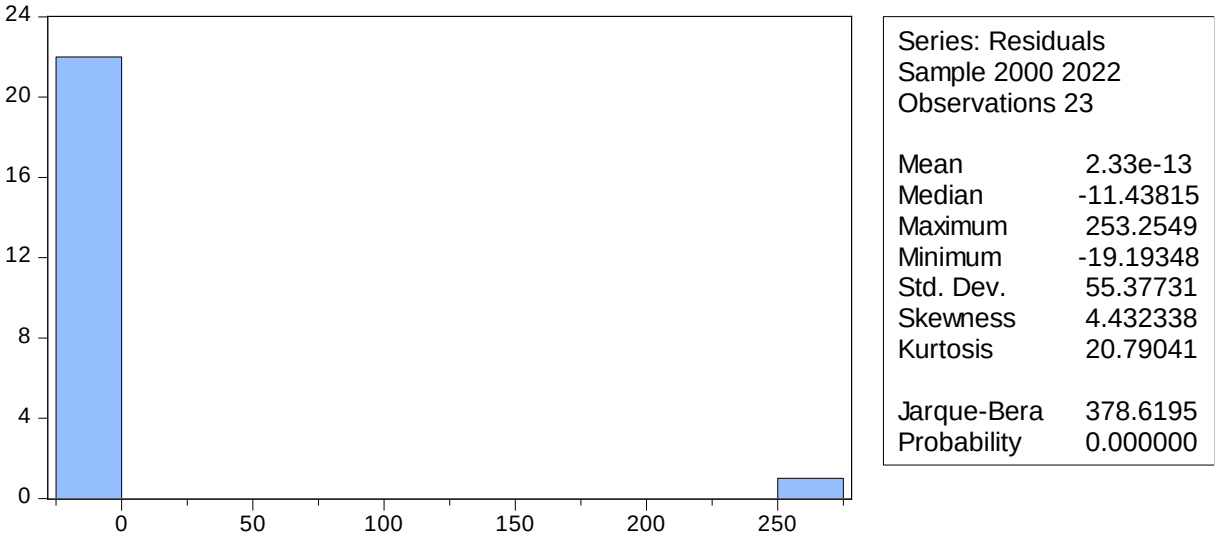

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 09

جدول رقم (12) : اختبار تجانس البواقي ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

	0.04542		
F-statistic	6	Prob. F(1,20)	0.8334
	0.04985	Prob. Chi-	
Obs*R-squared	5	Square(1)	0.8233

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/01/24 Time: 11:24

Sample (adjusted): 2001 2022

Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3204.546	63054.55	1.049105	0.3066
RESID^2(-1)	-0.047605	0.223360	-0.213133	0.8334

R-squared	0.002266	Mean dependent var	3058.840
Adjusted R-squared	-0.047621	S.D. dependent var	13642.62
S.E. of regression	13963.68	Akaike info criterion	22.01281
Sum squared resid	3.90E+09	Schwarz criterion	22.11200
Log likelihood	-240.1411	Hannan-Quinn criter.	22.03618

	0		
	0.04542	Durbin-Watson	2.0045
F-statistic	6stat		22
	0.83338		
Prob(F-statistic)	1		

III–4.4– الخلاصة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة، من خلال اختبار العلاقة السببيةلجرانجر على نموذج الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة متغيرات مستقرة مما يعني إنها متكاملة من الدرجة الاولى وهذا ما دفعنا إلى إجراء اختبار الانحدار البسيط واختبار العلاقة السببية.
- بيّنت نتائج الانحدار البسيط وجود تأثير ايجابي ومعنوي للإرادات العامة والخاصة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- اختبار العلاقة السببية لغرانجر تبين وجود علاقة سببية موجبة في اتجاه واحد بين الارادات العامة والموازنة العامة.
- مجمل اختبارات سلامة النموذج وصلت إلا أن النموذج لا يعاني من إي مشاكل في ارتباط الأخطاء، التوزيع الهيكلي للمعالم، التوزيع الطبيعي للبواقي..

IV–خاتمة عامة

IV- خاتمة عامة:

خاتمة عامة حول إدارة الموازنات العامة في الدول النفطية: تعد إدارة الموازنات العامة في الدول النفطية من القضايا الحيوية التي تتطلب تخطيطاً دقيقاً وسياسات مالية مدروسة. نظراً لأن هذه الدول تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، فإن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية تشكل تحدياً كبيراً لاستقرار موازناتها. لذلك، تسعى الدول النفطية إلى تبني استراتيجيات تضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات.

من بين أهم استراتيجيات إدارة الموازنات في الدول النفطية، نجد التركيز على تنمية القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والسياحة والزراعة بالإضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والتكنولوجيا حيث هذه الخطوات تساهم في بناء اقتصاد متنوع ومستدام يقلل من تأثير الصدمات النفطية.

في الختام يتطلب نجاح إدارة الموازنات العامة في الدول النفطية رؤية بعيدة المدى وسياسات مالية مرنة تستجيب للتغيرات الاقتصادية العالمية، من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي والاستثمار في القطاعات الحيوية، يمكن لهذه الدول ان تحقق الاستدامة المالية وتعزمن رفاهية شعوبها على المدى الطويل.

قائمة المراجع

مرجع محمد شاكر عصفور ,أصول الموازنة العامة ,دار السيرة ,عمان ,الطبعة الاولى ,2008ص04

محمد خالد المهايني, "الموازنة العامة في سوريا الواقع و الافاق" , مجلة جامعة دمشق, المجلد 16العدد الاول 2000,ص13

الدكتور منصوري الزين درس في المحاسبة العمومية البليدة ص 14

عبد الكريم بوغزالة أمحمد , " مطبوعات محاضرات في المالية العامة" كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ,الجزائر,2017ص68-69

مسعيد سامي الحالق،محمد محمود العجلوني ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الاردن ، عمان ، الطبعة ألأولى ، 2010ص263

عماري الياقوت ،أثر السياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر،جامعة أوكلي منحد أو لحاج ،البويرة ،الجزائر2015/2014، ،ص15.

سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي– ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية وبنوك ، جامعة أبي بكر بلقا يد، الجزائر ، 2010-2011 ،ص20 .

عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر ، الطبعة الثالثة 2006،ص 86.

المصدر : تقارير بنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

موقع منظمة الدول المصدرة للنفط http://oapecorg.org/ar/Home

المصدر: وزارة المالية

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres

Source: Banque d'Algérie, le rapport (2010,2022), https://www.bank-of-algeria.dz/,

Source: Banque d'Algérie, le rapport (2010,2022), https://www.bank-of-algeria.dz

المصدر : تقارير بنك الجزائر

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/

موقع منظمة الدول المصدرة للنفط http://oapecorg.org/ar/Home

الملخص:

تهدف هذه الدراسة التي كانت تحت عنوان إدارة الموازنات العامة في الدول النفطية دراسة حالة الجزائر من 2010 إلى 2022, وهذا بعد الهزات التي عرفها القطاع النفطي في الجزائر حيث أن تمويل الميزانية العامة للدولة يعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية، التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات التي تفرضها الأحداث على الساحة الوطنية والدولية تجعل الجزائر تواجه رهانات وتحديات كبيرة في كيفية إدارة الإيرادات والنفقات العامة للدولة بعد اللاإستقرار في أسعار النفط والتذبذبات في الجباية العادية خارج المحروقات، حيث عكس الموازنة العامة للدولة الخطة المالية الأساسية التي تعدها الحكومة من اجل الوفاء بالتزاماتها وتحقيق سياستها وبرامجها،و توصلت الدراسة إلى إن تمويل الموازنة العامة (النفقات و الإيرادات) للدولة لها علاقة طردية بتقلبات أسعار النفط .

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، النفط، الجزائر.

ABSTRACT:

This study, which was entitled Managing Public Budgets in Oil Countries, aims to study the case of Algeria from 2010 to 2022, after the shocks that the oil sector in Algeria has known, as the financing of the state's general budget depends heavily on oil revenues, which are directly linked to oil prices, as the changes imposed by events in the national and international arena make Algeria face great stakes and challenges in how to manage the state's public revenues and expenses after the instability in oil prices and fluctuations in regular collections outside hydrocarbons, as the general budget reflects the basic financial plan that defines the state's public finances.

Keywords: Budget, public revenue, public expenditure, oil, Algeria.

Translated with DeepL.com (free version)